العدد 9A لسنة 2023
No 9A - June 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 -Electronic ISSN 2790-1254

معوقات تنمية التعليم العالي في العراق ـدراسة سوسيولوجية في جامعة القادسية

ا.م.د.فلاح جابر جاسم

الملخص

اليوم وفي ظل التكنولوجيا الحديثة والتطور اللامتناهي في كافة الاصعدة اصبح من الضروريات في المجتمع العراقي العمل على مواجهة اهم المعوقات التي تواجه تنمية التعليم العالي ،وذلك من خلال العمل على حل وتجاوز اهم المشاكل التي تواجه الجامعات العراقية ، سواء كانت مشكلات اكاديمية او ادارية، اومشكلات تتعلق بتطوير البنى التحتية. البحث يحوي جانبين ،الجانب النظري احتوى على ثلاث مباحث ،ما الجانب الميداني احتوى على مبحثين ، النتائج والتوصيات والمصادر.

كلمات مفتاحية : معوقات ـ تنمية – تعليم عالي

Obstacles to the development of higher education in Iraq - a sociological study at Al-Qadisiyah University

Assist. Prof. Falah Jaber Jassim

Abstract

Today, in light of modern technology and endless development at all levels, it has become necessary in Iraqi society to work to confront the most important obstacles facing the development of higher education, by working to solve and overcome the most important problems facing Iraqi universities, whether they are academic or administrative problems, or related problems. infrastructure development. The research contains two aspects, the theoretical side contains three topics, the field side contains two topics, results, recommendations and sources

Keywords: Obstacles ,development , higher , education

المقدمة

في مجال التعليم العالي أدت تقنيات الاتصال إلى ثورة في التعليم والتعلم، والبحث والتقييم فقد أصبح بمقدور الطالب، وعضو هيئة التدريس وغيرهم من الأفراد الاطلاع على الجديد من العلوم، والمعارف المتاحة عبر الأنترنت مما يزيد من قدرتهم على اكتساب المعرفة والاستفادة من تجارب الأمم في هذه المجالات، والتحدي هنا هو كيفية العمل على امتلاك تقنية المعلومات في المجتمع عموماً، وفي مؤسسات التعليم العالي خصوصاً، واستخدامها لتطوير القدرة المؤسسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، سواء في تطوير البرامج، والمناهج، وتطوير الهيئات التدريسية، أو إدخال التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، بل وإنشاء الجامعة الافتراضية العراقية لتحسين نوعية التعليم العالي وجودته ومواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي، وتطوير وتوزيع أساليب التعليم والتعلم، واستخدام تقنية المعلومات في تطوير الإدارة

المالية لمؤسسات التعليم العالي لضمان الشفافية، والمسائلة، والكفاية والفاعلية، وبما يواكب التطورات العالمية في هذه المجالات وغيرها.

ولقد كانت ولا زالت مؤسسات التعليم العالي وخصوصاً الجامعات هي أهم مؤسسات إنتاج المعرفة، وهى اليوم مفتاح التقدم والنمو في أي بلد من البلدان وهذا يستدعى ، في العراق خصوصاً، ضرورة النظر الجاد في كيفية تطوير قدرات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العراقية لكي تتحول من مجرد مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى مؤسسات منتجة لها، وتطوير مراكز البحث العلمي، سواء ما كان تابعاً للجامعات أو ما كان خارجها وذلك بدعمها بشكل قوي ومستمر لكي تشارك بفاعلية في استنباط المعرفة عموماً والمعرفة العلمية خصوصاً، وتطويرها، واستخدامها في التعليم والتعلم القائم على البحث العلمي والاستقصاء، والتعليم المرتكز على حل المشكلات، وتطوير التقنيات أو التكنولوجيا الملائمة، واستخدام ذلك كله في زيادة الإنتاجية، وأحداث التنمية الشاملة والمستدامة.

ومما لا شك فيه فلابد من إعادة النظر في دور مؤسسات التعليم العالي، الحكومي منها والقطاع الأهلي والعمل على تنمية قدراتها، من خلال الاستفادة من ثورة التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات حتى تكون العامل المساعد للجامعات ومراكز البحوث في كل المجالات العلمية، والتقنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية وفق رؤية استراتيجية، وأولويات واضحة ومحددة، وآليات دقيقة تبين كيفية استخدام المعرفة في حل المعضلات والأزمات، والاستفادة منها في حل مشكلات التنمية في البلاد بعد توفير الشروط اللازمة لتنميتها، وصولاً نحو مجتمع الاقتصاد القائم على المعرفة.

المبحث الأول: عناصر الدراسة الرئيسة:

أولاً: إشكالية الدراسة

يواجه التعليم العالي في العراق العديد من المشكلات والتحديات بعضها خارجي يفرضها الواقع الدولي والتحولات العالمية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية، والتي منها استحداث نظم تعليمية حديثة مثل التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، وتطور مجالات البحث العلمي، وتزايد استخدام الوسائط الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي، وزيادة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، وتدويل التعليم. وبعضها الآخر مجموعة مشاكل وتحديات داخلية خاصة بالمجتمعات المحلية التي تقدم هذه المؤسسات خدمتها فيها، مثل ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات، وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وصعوبة الموازنة بين الكم والنوع في منظومة العمل في هذه المؤسسات، وصعوبة التكيف مع متطلبات السوق في هذه المجتمعات، وضعف مخرجات التعليم العالي في الأعداد الهائلة من الخريجين غير الملائمين لمستجدات العصر في ظل تغيير طبيعة وأشكال مهن المستقبل. وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها التعليم العالي على مستوى العالم كله وفي ظل المزايا العديدة التي يتمتع بها، فلازال مناخ التعليم العالي في العراق يعبأ بكثير من التحديات والمشكلات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من هذا المجال الحيوي والهام، حيث إن تحديد تلك التحديات بشكل علمي صحيح يعد من حجر الأساس في التغلب على المشكلات فإن هذه الدراسة تأتي كمحاولة لسد هذه الفجوة، وذلك من خلال التعرف على أهم المشكلات والتحديات الأكاديمية التي تواجه التعليم العالي في العراق وتداعياتها، وهناك مشكلات في مجال التعليم تتمثل هذه المشكلات في ثلاث مستويات: الأول: مشكلة إدارة الجودة في الجامعات والمعاهد العليا والكليات وكل ما يتصل بها. الثاني: مشكلة عدم تطوير المؤسسات التعليمية مع تطور العلم

والتكنولوجيا ومازال العمل بالشكل القديم. الثالث: مشكلة ممارسة التعليم بالأسلوب القديم والاعتماد على المكتبات القديمة وطباعة الكتاب الجامعي بشكل تقليدي وعدم الاستجابة للتطورات الحديثة والاستخدامات الحديثة لوسائل التكنولوجيا.

ثانياً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث هو التعرف على اهم المعوقات التي يعاني منها التعليم العالي في العراق ، اما الهدف الاخر هو التعرف على اهم مشاكل التعليم الاكاديمي وانعكاساتها على الاداء الوظيفي لعضو الهيئة التدريسية في الجامعة .

ثالثا : اهمية البحث

يعد التعليم العالي الركيزة الاساسية التي تعتمد عليه اغلب المجتمعات في تطوير قدراتها ، سواء العلمية او الاقتصادية ، ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به الجامعات نحو الفرد والمجتمع كان من الضروري دراسة كل المشاكل والتحديات التي تعترض هذا الدور وبحثها ومعرفة أسبابها، ولذا فان اهمية هذا البحث تاتي من اهمية الموضوع ذاته.

المبحث الثاني : تحديد المفاهيم والمصطلحات

أولاً- مفهوم المعوقات الأكاديمية أنها تُعرف: جملة المواقف والأزمات التي تواجه طلاب الجامعة على المستوى الأكاديمي من حيث: عضو هيئة التدريس، والبرامج الدراسية، ومحتوى البرامج الدراسية، التربية العملية (التطبيق العملي) الاختبارات، المكتبة، الإرشاد الأكاديمي.(الصمادي ،2008،ص6)

وتعرف المشكلات الأكاديمية: هي مجموعة من الصعوبات التي تواجه اعضاء هيئة التدريس في الجامعات. (الرواقي،2016،ص123)

ثانياً- التعليم العالي :يعرف التعليم العالي حديثاً ذلك النوع من التعليم الذى يتيح للطلاب اكتساب المهارات والقدرات للتكيف مع كل جديد أو حديث لاستيعاب كل ما هو متطور لمواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية سواء للأفراد أو للمجتمع في مجال الإنتاج والخدمات.[1]

ثانيا-التنمية: يعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها "عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم به الإنسان للانتقال بالمجتمع الى وضع أفضل، وبما يتفق مع احتياجاته وامكانياتها الاقتصادية الاجتماعية والفكرية.(ابراهيم ،2000,231)

المبحث الثالث : الاطار النظري للبحث :التعليم العالي في العراق

أولاً: معوقات تنمية التعليم العالي.

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة تحديات ومشاكل تفرضها عليه مجموعة من قضايا التحديث المعرفي و التحولات والتغيرات العالمية، من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي، ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما تواجهه مؤسسات التعليم العالي من تحديات ومشاكل تتعلق بزيادة بطالة الخريجين والتوجه نحو الخصخصة وانخفاض الدور

الحكومي، وتدني قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي، إن التعليم العالي في العراق يعاني من عدة مشاكل تحول دون تحوله إلى تعليم فعال وقادر على قيادة زمام التحول والتغيير على مستوى المجتمع والدولة، لذلك فرض الحال على مؤسسات التعليم أعادة صياغة أساليب التعليم وتطوير نظم تعليمية ملائمة، وبما أن التعليم العالي في العراق يمر بمرحلة تحول كبيرة بعد سلسلة من الأزمات التي تعرضت لها مؤسسات التعليم العالي خلال السنوات الماضية[1]، مما أدى ذلك إلى عدم قدرتها على مواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والدولة، ومن أخطر تلك الأزمات اعتماد هذه المؤسسات على صورة نمطية واحدة عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات حيث فقدت كل مؤسسة تعليمية بنيتها واستقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ومرونتها الإدارية والمالية وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات، وعلى الرغم من الإجراءات والخطابات الرسمية المتفائلة، إلا أن التحديات تبقى قائمة، وتتعقد من سنة إلى أخرى بحيث أصبح من الصعب مواجهتها وإيجاد الحلول لها، وطالما لا توجد مشكلة بدون أسباب مباشرة أو غير مباشرة، كذلك الحال مع مشكلات التعليم العالي في العراق، ومن الأسباب التي تقف خلف هذه المشكلات، منها ما يتعلق بالوضع السياسي الغير مستقر وسلوك الطبقة السياسية التي تدير زمام الأمور، والبعض الأخر يتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية. ويتطرق الباحث في هذه الدراسة إلى المشكلات الأكاديمية للتعليم العالي وقضايا التحديث المعرفي في العراق، والتي تقف حجر عثرة في طريق تطوره وتقدمه. وستعمل هذه الدراسة على تحليل البنية الوظيفية لمؤسسات التعليم العالي داخلياً وخارجياً عبر مجموعة من المؤشرات منها: استقلالية مؤسسات التعليم العالي، والحريات الأكاديمية، والبحث العلمي، وتسييس مؤسسات التعليم العالي، والفساد الجامعي ومن ثم مخرجات التعليم العالي التي تؤشر على الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي.(الوقائع العراقية ،2005،ص12)

لقد أصبحت متطلبات التطوير مسألة بالغة الأهمية في مجال التعليم العالي حيث واجه التعليم العالي في العراق تغييرات وتحولات جذرية خلال العقود الأخيرة تتضمن ما يلي:

تزايد الضغوط على مؤسسات التعليم العالي من تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والمرتبط بزيادة النمو السكاني، وخاصة مع عدم إمكانية تلبية الطلب لجميع المتقدمين نتيجة للطاقة الاستيعابية المحدودة. وأصبح مقياس الكم عل حساب النوع هو السائد، ولهذا السبب لم تنجح مؤسسات التعليم العالي في العراق، بسبب التوسع الأفقي المبالغ فيه على حساب التوسع العمودي، وأصبح الهدف الأول لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو الكم على حساب النوع، فكانت النتيجة أن لدينا (35) جامعة حكومية رسمية وأكثر من (65) جامعة وكلية أهلية، وبذلك تجاوز إجمالي المؤسسات التعليمية الجامعية المئة تظم في داخلها المئات من الأقسام العلمية(العرداوي ،ص5)، ولكن الأعم الأغلب في خارج التصنيفات العالمية للجامعات المتقدمة، أو في ذيل الترتيب. وهذا يرجع بدوره إلى سببين مهمين: الأول هو التسرع من قبل القيادات الجامعية في عملية استحداث الكليات والأقسام العلمية ضمن مؤسسات التعليم العالي الحكومي بدون تهيئة البنى التحتية اللازمة لها، والثاني هو السماح بفتح جامعات وكليات جامعة أهلية مكررة للجامعات الحكومية، لكونها تمثل مشاريع مربحة وأموال طائلة لأصحاب النفوذ وبتكاليف بسيطة، بصرف النظر عن الجودة في التعليم، أو مدى حاجة سوق العمل لمخرجاتها. ولهذا يوجد ضعف في الإنتاج المعرفي والعلمي لهذه المؤسسات، حيث يمثل الإنتاج العلمي والمعرفي الوظيفة الأساسية والمركزية لمؤسسات التعليم العالي وخاصةً الجامعات، حيث تقاس فعالية أي جامعة على مدى قدرتها في المساهمة بالإنتاج العلمي والمعرفي، وبمدى قدرتها على متابعة أنشطة البحث العلمي والتطوير

الصناعي، التي تعتمد بشكل أساسي على الابتكارات والاختراعات التكنولوجية كترجمة وتحويل المعلومات والناتجة عن علم إلى منتجات وعمليات مفيدة. (شريف،2015،ص93)

عدم امتلاك مؤسسات التعليم العالي في العراق استقلاليتها الإدارية والمالية أو حتى العلمية، فهي تابعة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتخضع لقوانينها ولوائحها ولا تمتلك أي استقلالية ذاتية، وتخضع هذه المؤسسات لسياسة الدولة وحكومتها والتي تتميز بمركزية شديدة، فالوزير هو الذي يعين رؤساء الجامعات ورؤساء الجامعات يعينون عمداء الكليات والعمداء يعينون رؤساء الأقسام، ولعل من أهم السمات التي ترفع وتخفض من حظ المرشحين لمثل تلك التعيينات تكمن في توجهات المرشح السياسية، والفكرية، ومدى قدرته على تضخيم الإيجابيات للمسؤول والتغافل عن السلبيات، بغض النظر عن كفاءة المرشح، وهذا الكلام على العموم وليس الشمول الكلي، وليس للجامعات أي صلاحية في أتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالأنظمة أو التغيرات والاستراتيجيات. عدم توفر المرونة الادارية والامكانات المالية لدى الجامعات، والنقص الحاد في الملاكات التعليمية من الأساتذة الجامعين كماً ونوعاً وخاصة التخصصات العلمية والتقنية. وتكليف عضو هيئة التدريس بمهام إضافية تؤثر على أدائه الأكاديمي.

غياب الحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بسبب المركزية الإدارية الشديدة، فالحق الأول في انتخاب القيادات غائب فيها، وعليه غياب جميع الحريات الأكاديمية في التأليف والترجمة والنشر، فالأستاذ الجامعي ضمن هذا السياق يعتبر موظف في الجامعة يقوم بالتدريس وهو منفصل عن مهنته العلمية المتعلقة بالإنتاج العلمي، حيث يكلف بمهام إضافية على عمله تؤثر على أداءه الأكاديمي. وأن المشهد العراقي اليوم مشهد مختلف يعج بالمتغيرات والموروثات الثقافية والدينية والمتناقضات الاجتماعية والصراعات الأيديولوجية كل ذلك كان وراء تقيد استقلال مؤسسات التعليم العالي وقويض الحريات الأكاديمية، وإن التحدي الحقيقي الذي تواجهه مؤسسات التعليم العالي العراقية وخاصةً الجامعات في تحقيق الممارسات الحقيقية والواقعية لتحقيق الحريات الأكاديمية انخفاض نوعية التعليم والبحث العلمي، ولهذا تواجه تحدياً مستمراً للبحث عن الأفضل لترتفع بمخرجاتها إلى ما هو مأمول من المواصفات التي يتطلبها سوق العمل.

تسييس مؤسسات التعليم العالي: مما لاشك فيه إن تسييس التعليم العالي قد لعب دوراً كبيراً من إفراغه من الحريات الأكاديمية التي يجب أن تكون حقاً من حقوقه التي يتمتع بها وأن ينطلق من مظلتها في تحقيق رسالته العلمية، ويتضح ذلك واضحاً من خلال الرصد السوسيولوجي أن مؤسسات التعليم العالي العراقية مسيسة بشكل كبير وهذا يعني أنها خاضعة للتدخل الساسي، أو أنها مصدومة بقوة التيارات والأحزاب السياسية التي جعلت من مؤسسات التعليم العالي ساحة للصراعات السياسية المختلفة الليبرالية منها والدينية، من أجل السيطرة عليها وتحويلها إلى مصادر للدعم السياسي لتلك التيارات والأحزاب، ومحاولة فرض أيديولوجياتهم ورمزياتهم في التعليم وخاصة التعليم العالي، ولاشك أن هذا يؤدي إلى إفراغ المؤسسة التعليمية من محتواها في مختلف مستويات التعليم، ويجعله هشاً ضعيفاً غير قادر على مواكبة التقدم والتطور في العملية التنموية.

عدم تناسب مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل في العراق: أن الوظيفة الثانية لمؤسسات التعليم العالي في الأداء الأكاديمي هي تلبية احتياجات المجتمع من العمالة والخبرات العلمية والفنية والتكنولوجية وهي موازية من حيث الأهمية لوظيفة مؤسسات التعليم العالي الأولى التي تتمثل بالوظيفة المعرفية وإنتاج المعرفة والتي تحتل مركز الصدارة، فخريجو الجامعات والمعاهد التقنية يشكلون الدماء التي تضخها تلك المؤسسات في المجتمع وإذا كان هذا التدفق فاسداً فسد المجتمع برمته. إن الجامعات تقوم

برفد المجتمع بالخبراء والمفكرين والإداريين والمهنيين والكوادر العلمية التي يحتاجها، وقد لعبت الجامعات في الدول المتقدمة هذا الدور وكانت تعمل دائماً على تغطية الحاجات المتنامية للمجتمعات الإنسانية من الخبرات والمهارات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية والاقتصادية.(وطفة،2020،ص27)

من المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي مشكلة الفساد الأكاديمي: يعد ملف الفساد الأكاديمي جزء من ملفات الفساد الأخرى سواء كانت الإدارية والمالية والسياسية في جميع المؤسسات التعليمية والتربوية، وأن ملف الفساد الأكاديمي من أخطر الملفات على الإطلاق، حيث يمكن الإشارة في هذا السياق إلى ملف الشهادات المزورة وللجامعات الوهمية التي شغلت المجتمع والحكومات في العراق والبلدان العربية، فالدراسات تؤكد وجود آلاف الشهادات المزورة والمزيفة، وآلاف من الشهادات الافتراضية التي لاوجود لها في حقيقة الأمر وخاصة في السنوات الأخيرة الماضية.

ضعف البنى البحثية وقلة فرص البحث العلمي، ويتخذ ذلك عدة أشكال: التوسع في البرامج ولا سيما الدراسات العليا التي تقل متطلباتها البحثية من مختبرات وكوادر، وضعف ثقافة البحث العلمي لدى مؤسسات القطاع العام والخاص، وضعف الصلة بين المشاريع البحثية الجارية في الجامعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا القطاعات الإنتاجية. وتهالك البنية التحتية اللازمة لتطوير التعليم العالي من المختبرات والمكتبات العلمية وشبكة الأنترنت ومصادر المعلومات المختلفة.(نظمي ،الحوار المتمدن(

ثانياً: واقع البرامج التدريبية في الجامعات العراقية .

ان أهمية الاهتمام بتدريب الموارد البشرية تنبع من التغيير الكائن في طبيعة وبيئات العمل والتطور الحاصل فيها ، فارتباط العنصر البشري بمفهوم التدريب والتطوير والابتكار يرفع كفاءة العاملين بما يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين ومتغيراته، ولكي تكون الدول أكثر قدرة على المنافسة ومواجهة الاقتصاد العالمي المتطور، والتكتلات الاقتصادية، وغزو الشركات العالمية العابرة للحدود، فإن على عاتقها توفير قوى بشرية مدربة ومؤهلة تأهيلا عالية يتيح المجال أمامها للحصول على موقع مهم ومكانة تليق بمواطنيها في الاقتصاد العالمي الجديد. من هذا المنطلق يعول على مؤسسات التعليم العالي القيام بواجبها في تصميم البرامج والتخصصات المناسبة لكوادرها،مما ينعكس بدوره على إعداد خريجين مؤهلين ومزودين بالكفايات والخصائص الملائمة لسوق العمل.(الكسجي،2012،ص114) اذ يعد المورد البشري هو المحور الرئيسي في عملية التنمية،حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج الإنمائية، كما أنه هدف التنمية. وهذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله ،ولذا تتجه البلدان إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية،فمن خلال التعليم والتدريب تزداد خبرة الإنسان ومهارته ومعارفه، وينعكس ذلك بشكل إيجابي على التنمية.(التابعي،1993،ص72) ففي ظل هذا الكم المتلاطم من التغيرات المعرفية والتطورات التكنولوجية يقع على عاتق أي منظمة مسؤولية ابتكار وتوليد وإيجاد المعرفة المتجددة ونشرها، فالتدريب القائم على استخدام التكنولوجيا يعد أداة فعالة لإيجاد المعرفة، في حين أن التدريب عن بعد يعتبر من أهم عمليات التعلم الفعالة، لذا يجب أن تسعى المنظمات في مختلف مجالاتها إلى بذل مزيد من الجهد لمواكبة مجتمع المعرفة وملاحمه التي تزايد يوماً بعد يـوم بشكل مخيف. انطلاقاً من السعي إلى وجود موارد بشرية ذات كفاءة معرفية عالية ومدربة لمواجهة مجتمع المعرفة والمعلومات وكيفية الدخول إلى عصر الجديد الذي يتسم بالتطور العلمي والمعرفي بكل جوانبه وكيفية التسلح بالمهارات والمبادئ والإدارية اللازمة للموارد البشرية وحتى تواجه تلك التحديات العالمية التي تغزو مجتمعاتنا.(النسور،2021،ص75-76)

لقد اصبح مجتمع المعرفة أحد التحديات التي تواجه القدرة التنافسية للجامعات، إذ أنه من المؤشرات التي تضمنتها التصنيفات العالمية للقدرة التنافسية على الانتشار الجغرافي للجامعة، وهذا المؤشر يشير إلى أهمية تبني الجامعات صيغا تعتمد على التكنولوجيا لضمان اتساع مساحتها الجغرافية من خلال استغلال التكنولوجيا في تقديم برامج التعليم عن بعد من خلال الجامعات الافتراضية والمفتوحة .(الصليهم،ب.ت،ص32)

إن المتغيرات الحادة التي ينطوي عليها عصر المعرفة احدثت هزات عنيفة في منظومة التعليم، فلسفتها وسياساتها وأدوارها ومؤسساتها ومناهجها وأساليبها. فعندما تبرز المعرفة كأهم مصادر القوة المجتمعية تصبح عملية تنمية الموارد البشرية التي تنتج هذه المعرفة وتوظفها هي العامل الحاسم في تحديد قدرات المجتمعات، وأصبح الاستثمار في مجال التعليم هو أكثر الاستثمارات عائدا، بعد أن تبوأت صناعة البشر قمة الهرم بصفتها أهم صناعات عصر المعرفة على الإطلاق، فلقد أدرك الجميع أن مصير الأمم رهن بإبداع بشرها، ومدى تحديه واستجابته لمشكلات التغير ومطالبه.(الزنفلي،2013،ص602) اذ تشكل المعرفة جزء رئيسا من منظومة التعليم الجامعي ،فالجامعات تعتبر بمثابة منظمات معرفة ترتكز على ما لديها من موارد وأصول معرفية وتحرص على استثمارها بشكل مناسب، ويبرز الاهتمام بتنمية رأس المال الفكري في منظمات المعرفة لكونها المنتج الفعلي لرأس المال المالي. ويمثل صناع المعرفة النسبة الأكبر من القوى العاملة في الجامعات، باعتبارها منظمات معرفية ومركز جذب واستقطاب طلبة العلم والأساتذة والعلماء والباحثين ومكان لتخريج الكوادر البشرية المؤهلة، كما تضطلع الجامعات بمهمة البحث العلمي من أجل التوصل إلى حلول علمية لمشكلات المجتمع، مما يؤدي إلى الثراء المعرفي وتراكم الأصول المعرفية داخل المؤسسات الجامعية. وتحرص الجامعات على القيام بدورها في نشر وتوزيع المعرفة بين أفراد المجتمع، في المكان الأنسب لمختلف الأنشطة المعرفية كالتعليم، التدريب، البحث العلمي.(عوض،2022،ص1215)

يتضح مما سبق أن بزوغ عصر المعرفة على التعليم الجامعي يلقى على عاتق تلك المؤسسات مسئوليات جديدة تضاف إلى المسئوليات والأدوار التقليدية الاخرى،مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في سياسات وبرامج التعليم الجامعي بما يتناسب مع تنامي المعرفة الإنسانية.

فعلى الرغم من تعاظم دور الجامعات في تحقيق مجتمع المعرفة، أشارت كثير من الدراسات الى وجود جملة من التحديات التي تواجه الجامعات وتعيق مساعيها لتحقيق مجتمع المعرفة من اهمها، ندرة فرص التعليم العلمي الجيد نتيجة هجرة الكفاءات العلمية الى الخارج، ضعف الانفاق على البحث العلمي، وغياب الاستراتيجية والدراسات المستقبلية، وعدم توافق برامج الجامعة مع سوق العمل، وغياب فلسفة الإصلاح والتطوير. ويتطلب ذلك من الجامعة حركة إصلاح لأوضاعها لتكون اكثر قدرة على تحقيق مجتمعات المعرفة، وينتظر منها تبني فلسفة تربوية جديدة لمؤسسات التعليم العالي تؤكد على دور الجامعة في التنمية والتقدم وإنتاج المعرفة، والمشاركة في مشاريع التنمية في المجتمع.(الصليهم،ب.ت،ص21-22) وهكذا تداخلت التنمية والتعليم فهما صنوان في مجتمع المعرفة، واقتصاد قائم على المعرفة يعني اقتصاد قائم على التعليم، لكون العنصر البشرى يعد أهم مقوماته بلا منازع، وإن كانت المعرفة هي محرك مجتمع المعرفة فالتعليم هو وقودها.(حجازي ،2005،ص295)

مما لا شك فيه أن العمل على تطوير النظم التعليمية للجامعات في ظل مجتمع المعرفة اصبح يمثل مطلبا أساسيا لمواكبة التطورات التكنلوجية والمعلوماتية المتسارعة التي اجتاحت العالم بأجمعه.

الجانب الميداني

المبحث الرابع : منهجية البحث

اولا: مجتمع وعينة البحث

بالنسبة لمجتمع الدراسة فقد تم اختيار جامعة القادسية ولجميع كلياتها ، اما عينة الدراسة فقد تم استخدام قانون استخراج العينة من مجتمع معلوم ، وتم اختيار العينة من الكليات وبطريقة عشوائية ، ووفق قانون المجتمع المعلوم تم تحديد عينة قوامها (385) من اساتذة الجامعة ومن كلا الجنسين ومن مختلف الاختصاصات والالقاب العلمية .

تحديد حجم العينة من مجتمع إحصائي معلوم (القصاص،2007،ص67-68)

لكي يتم استخراج حجم عينة من مجتمع معلوم

ا- نستخدم قانون استخراج العينة من مجتمع غير معلوم وباستخدام المعادلة التالية :

$$\text{حجم العينة (N)} = \frac{Z^2}{h^2_m} \times f\,(f-1)$$

2- نصحح حجم العينة بالمعادلة التالية :

$$\text{حجم العينة} = \frac{n1}{\frac{1-n1}{n}+1}$$

ثانيا: نوع البحث ومنهجه

بحث وصفي تحليلي استخدم الباحث فيه منهج المسح الاجتماعي .

ثالثا: مجالات الدراسة

تحديد مجالات الدراسة يعتبر من الخطوات التي تتمتع بأهمية كبيرة، وقد اكد اغلب علماء الاجتماع ،ان الدراسة الاجتماعية تضم ثلاثة مجالات اساسية، يجب تحديدها عند اجراء الدراسة، وهذه المجالات هي: "المجال المكاني والمجال البشري والزمني".

1- **المجال المكاني:** "وهو المنطقة الجغرافية التي تجري فيها الدراسة"، وبمعنى اخر يقصد به البيئة التي تجرى عليها الدراسة، والمنطقة الجغرافية لدراستنا هي(جامعة القادسية.)

2- **المجال البشري:** وهو العينة التي قمنا بدراستها أو مجموعة الاشخاص الذين اجريت عليهم الدراسة، وتم تحديد المجال البشري لدراستنا اساتذة الكليات في جامعة القادسية .

3- **المجال الزمني:** ويقصد بها الفترة الزمنية التي تحددت للدراسة الميدانية، والمجال الزمني لدراستنا من 2 / 1 /2023 لغاية 25 / 3 /2023.

المبحث الخامس :تحليل الجداول والبيانات

اولا: البيانات العامة

جدول (1) يبين نوع الجنس لافراد عينة البحث

النوع	التكرار	النسبة %
ذكور	245	63.63
اناث	140	36.37
المجموع	385	100

جدول (2) يبين اللقب العلمي لافراد عينة البحث

اللقب العلمي	التكرار	النسبة %
مدرس مساعد	52	%13,50
مدرس	125	%32,46
استاذ مساعد	134	%34,80
استاذ	74	%19,22
المجموع	385	100

جدول (3) يوضح توزيع افراد عينة البحث حسب الاختصاص العلمي للكلية

الكلية	التكرار	النسبة %
علمية	255	%66,23
انسانية	130	%33,77
المجموع	385	100

ثانيا: البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

جدول (4) يوضح المشاكل التي يعاني منها الاساتذة

ت	الفقرة	نعم	نوعا ما	لا	التكرار المرجح	الوزن المرجح	الترتيب
1	انخفاض مستوى البحث العلمي للاساتذة	249	46	90	928	%80.34	4
2	عدم تخصيص ميزانية مالية وافية للبحث العلمي	289	57	39	1020	%88.31	1
3	قلة التخصصات العلمية النادرة للاساتذة	228	32	125	873	%75.57	5
4	زيادة عدد المحاضرات الملقاة على عاتق التدريسي	162	58	165	767	%66.40	8
5	استخدام الاسلوب التقليدي في القاء المحاضرات	63	117	205	628	%54.37	10
6	عدم وجود اليات تحديث طرق التدريس	81	139	165	686	%59.39	9
7	قلة التخصيصات المالية لاستحقاقات التدريسيين	278	48	54	980	%84.84	2
8	عدم وجود مراكز متخصصة لتطوير	247	88	50	967	%83.72	3

	المهارات التعليمية والاكاديمية للاساتذة						
9	عدم توافر قنوات اتصال واضحة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمسؤولين	177	68	140	807	%69.87	7
10	ضعف استخدام التقنية الحديثة في التعاملات الإدارية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة	217	138	30	857	%74.19	6

من خلال جدول (4) والخاص بالمشاكل التي يعاني منها اساتذة الجامعة والمرتبة حسب اهميتها والتي تعد من معوقات تنمية التعليم العالي وحسب الفقرات التالية :

اولا: احتلت الفقرة (عدم تخصيص ميزانية مالية وافية للبحث العلمي) المرتبة الاولى وبوزن مرجح (88.31%)، منذ ان دخل العراق مرحلة التقشف عام 2014 وبسبب الوضع الامني وانخفاض سعر النفط ، اتخذت الحكومة اجراءات تقشفية حادة اثرت وبشكل مباشر على الكثير من القطاعات الحيوية في المجتمع ، وكان نصيب وزارة التعليم العالي مرتفع جدا مما اثر على الميزانيات المخصصة لها ، وبالتالي انعكس بالسلبية على الكثير من قطاعات ونشاطات الوزارة ومنها الميزانية المخصصة لتمويل البحث العلمي ، حيث يلاحظ ان ميزانية البحث العلمي في الكثير من السنوات تصل الى حد 0% ،وهذا يعد من اكبر المعوقات التي تواجه تنمية التعليم العالي في العراق .

ثانيا : احتلت الفقرة (قلة التخصيصات المالية لاستحقاقات التدريسيين) المرتبة الثانية وبوزن مرجح (84.84%)، من المتعارف عليه ان شريحة الاساتذة في الجامعات العراقية تعد من اكبر الشرائح التي تاثرت بسياسة التقشف التي اتبعتها الحكومات منذ عام2014، اذ تعتمد هذه الشريحة على المخصصات التي تحصل عليها من اجور المحاضرات الاضافية سواء في الدراسات الاولية والعليا ، واجور الاشراف على طلبة الدراسات العليا ، الا ان سياسة التقشف قد حرمت هذه الشريحة من مخصصاتها الا ما بالشيء القليل ،مما انعكس بالسلب على ادائهم الوظيفي والذي يعد من العوائق الاساسية التي تواجه تنمية التعليم العالي في الجامعات العراقية .

ثالثا: احتلت الفقرة (عدم وجود مراكز متخصصة لتطوير المهارات التعليمية والاكاديمية للاساتذ) المرتبة الثالثة وبوزن مرجح (83.72%) ،تعاني اغلب الجامعات العراقية لافتقارها لمراكز متخصصة لتنمية قدرات ومهارات اعضاء الهيئة التدريسية التعليمية والاكاديمية ، مما انعكس بالسلب على قدراتهم، وبالتالي يعد هذا العامل واحد من العوامل الرئيسة التي تعد من العوائق لتنمية التعليم العالي .

رابعا: احتلت الفقرة (انخفاض مستوى البحث العلمي للأساتذة) المرتبة الرابعة وبوزن مرجح (80.34%)، ان انعدام التخصيصات المالية والدعم المالي للباحثين في الجامعات العراقية ومنذ اتباع سياسة التقشف اثر وبشكل ملحوظ على النتاج العلمي لاغلب اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات

العراقية، مما كان له الاثر الكبير في انخفاض مؤشرات مكانة الجامعات العراقية مقارنة بالجامعات العربية والدولية .

خامسا :احتلت الفقرة (قلة التخصصات العلمية النادرة للاساتذة) الفقرة الخامسة وبوزن مرجح (75.57%) تعد قلة التخصصات العلمية النادرة من العوائق الاساسية لتنمية التعليم العالي في الجامعات العراقية ، والسبب يعود الى ان اغلب اصحاب هذه التخصصات قد هاجروا الى خارج البلد .

سادسا:احتلت الفقرة (ضعف استخدام التقنية الحديثة في التعاملات الإدارية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة) المرتبة السادسة وبوزن مرجح (74.19%) ان استخدام التقانة الحديثة في المؤسسات الرسمية يعد من العوامل الاساسية لنجاح عملها، فهو من جانب يسهل اعمال المؤسسة ومن جانب اخر يقضي على الاساليب الروتينية المتبعة ويقلل الجهد على الموظف وعلى المراجع ،الا ان الملاحظ ان اغلب جامعاتنا ماتزال تستخدم الاساليب الكلاسيكية في الاجراءات والتعاملات الادارية ، مما يؤدي الى استنزاف الوقت وزيادة الجهد من قبل الاساتذة .

سابعا:احتلت الفقرة (عدم توافر قنوات اتصال واضحة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمسؤولين) المرتبة السابعة وبوزن مرجح (69.87%) من اساسيات نجاح العمل المؤسساتي هو ان يكون للمسؤول لقاءات مع موظفي المؤسسة ،الا ان اجابات افراد عينة البحث تؤكد ان قنوات الاتصال مابينهم وبين المسؤولين في الجامعة تكون غير واضحة ولاتتسم بالواقعية .

ثامنا: احتلت الفقرة (زيادة عدد المحاضرات الملقاة على عاتق التدريسي) المرتبة الثامنة وبوزن مرجح (66.40%) من الملاحظ ومن خلال الاجابات ان زيادة في عدد المحاضرات الملقاة على عاتق التدريسي ، ولاسيما التدريسيين من اصحاب الالقاب العلمية الدنيا مما يؤثر على نشاطاتهم العلمية الاخرى ولاسيما في جانب نتاج البحث العلمي لهم .

تاسعا: احتلت الفقرة (عدم وجود اليات تحديث طرق التدريس) المرتبية التاسعة وبوزن مرجح (59.39%).

عاشرا:احتلت الفقرة (استخدام الاسلوب التقليدي في القاء المحاضرات) المرتبة العاشرة والاخيرة وبوزن مرجح (54.37%).

جدول (5) يوضح واقع البرامج التدريبية

ت	الفقرة	نعم	نوعا ما	لا	التكرار المرجح	الوزن المرجح	الترتيب
1	**ضعف الالتحاق بالبرامج التدريبية من قبل الاساتذة**	160	60	165	765	%66.22	6
2	**عدم ملاءمة البرامج التدريبية مع الاحتياجات التدريبية الفعلية للاساتذة**	170	68	147	793	%68.65	5
3	**عدم وجود تخطيط للبرامج التدريبية**	207	138	40	937	%81.12	2

4	**تحقق البرامج التدريبية التخصصية فائدة اكبر للاستاذ الجامعي**	221	39	125	866	%74.97	4
5	**تركز البرامج التدريبية على الجانب النظري واهمال الجانب التطبيقي**	253	42	90	933	%80.77	3
6	**قلة البرامج التدريبية التي تعمل على تنمية القدرات والمهارات لدى الاساتذة**	255	80	50	975	%84.41	1

من خلال اجابات افراد عينة البحث على الجدول (5) والخاص بواقع البرامج التدريبية والمرتبة حسب اهميتها وحسب الاتي :

اولا: احتلت الفقرة (قلة البرامج التدريبية التي تعمل على تنمية القدرات والمهارات لدى الاساتذة) المرتبة الاولى وبوزن مرجح (84.41%) ، تعتمد اليوم الدول على اقامة البرامج التدريبية لتنمية مهارات الموارد البشرية لديها ، وتعد الجامعة من اكثر المؤسسات احتياجا لاقامةالبرامج التدريبية لتطوير مهارات الاساتذة ، الا ان اغلب الجامعات اليوم لاتعطي اهمية كبرى لاقامة مثل هذه البرامج ، ولذا تفتقر اليوم الجامعات الى وجود مثل هذه البرامج التي تسهم في تنمية وتطوير قدرات ومهارات منتسبيها من الاساتذة، مما يعد من العوامل الاساسية التي تعيق عملية تنمية التعليم العالي .

ثانيا: احتلت الفقرة (عدم وجود تخطيط للبرامج التدريبية) المرتبة الثانية وبوزن مرجح (81.12%) من العوامل التي تسهم في نجاح عمل المؤسسات سواء كانت رسمية او غير رسمية ، الاعتماد على اسلوب التخطيط في وضع البرامج لادائها ، الا ان الملاحظ ومن خلال اجابات افراد عينة البحث، ان البرامج التدريبية في الجامعة تفتقر الى اساليب تعتمد عل التخطيط مما يؤدي الى عدم تحقيق اهدافها ،ولذا فان العشوائية في تنفيذ البرامج التدريبية يؤدي الى عدم تحقيق اهدافها ،وهذا بدوره ينعكس بصورة سلبية عى تطوير وتنمية مهارات الاساتذة مما يشكل عائقا من عوائق تنمية التعليم العالي .

ثالثا: احتلت الفقرة (تركز البرامج التدريبية على الجانب النظري واهمال الجانب التطبيقي) المرتبة الثالثة وبوزن مرجح (80.77%) ، ان التركيز على الجانب النظري هو السمة السائدة في اغلب البرامج التدريبية التي تقام في الجامعة ، والتي تهمل جزء اساسي فيها وهو الجانب التطبيقي الذي ينقل المتدرب الى ارض الواقع ، يعد هذا العامل واحد من عوائق تنمية التعليم العالي .

رابعا : احتلت الفقرة (تحقق البرامج التدريبية التخصصية فائدة اكبر للاستاذ الجامعي) المرتبة الرابعة وبوزن مرجح (74.97%) يلاحظ اليوم اغلب البرامج التي تقيمها الجامعات لمنتسبيها من الاساتذة هي برامج تدريبية غير تخصصية ،كان تكون برامج من اجل الترقية او لاحتياج التدريسي لها ، في المقابل فان البرامج التدريبة التخصصية تكون قليلة جدا او نادرة ،لذا يرى افراد عينة البحث ان البرامج التدريبية التخصصية هي اكثر فائدة للاستاذ .

خامسا: احتلت الفقرة (عدم ملاءمة البرامج التدريبية مع الاحتياجات التدريبية الفعلية للاساتذة) وبوزن مرجح (68.65%).

سادسا: احتلت الفقرة (ضعف الالتحاق بالبرامج التدريبية من قبل الاساتذة) المرتبة السادسة وبوزن مرجح (66.22%)من العوائق التي تسهم في تنمية التعليم العالي هوعدم الالتحاق من قبل الاساتذة في البرامج التدريبية الا عند الضرورة او في حالة احتياجها في معاملة الترقية او احتياجها عند التقويم السنوي للحصول على درجات اعلى .

النتائج

توصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها :

اولا :احتلت الفقرة ((عدم تخصيص ميزانية مالية وافية للبحث العلمي) المرتبة الاولى وبوزن مرجح (88.31%).

ثانيا: احتلت الفقرة (قلة التخصيصات المالية لاستحقاقات التدريسيين) المرتبة الثانية وبوزن مرجح (84.84%).

ثالثا: احتلت الفقرة (انخفاض مستوى البحث العلمي للاساتذ) المرتبة الرابعة وبوزن مرجح (80.34%).

رابعا: احتلت الفقرة (استخدام الاسلوب التقليدي في القاء المحاضرات) المرتبة العاشرة والاخيرة وبوزن مرجح (54.37%).

خامسا: احتلت الفقرة (قلة البرامج التدريبية التي تعمل على تنمية القدرات والمهارات لدى الاساتذة) المرتبة الاولى وبوزن مرجح (84.41%).

سادسا: احتلت الفقرة (تركز البرامج التدريبية على الجانب النظري واهمال الجانب التطبيقي) المرتبة الثالثة وبوزن مرجح (80.77%).

سابعا: احتلت الفقرة (ضعف الالتحاق بالبرامج التدريبية من قبل الاساتذة) المرتبة السادسة وبوزن مرجح (66.22%).

التوصيات

اولا: الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التاكيد على الجامعات بضرورة العمل على اقامة البرامج التدريبية التخصصية ولكافة منتسبيها من الاساتذة ، ولاسيما اشراك الجميع بالبرامج التدريبية التي تقام خارج البلد .

ثانيا: الى وزارة المالية العمل على زيادة التخصيصات المالية ضمن ميزانية وزارة التعليم العالي لرفد ميزانية البحث العلمي ، والعمل على صرف مستحقات الاساتذة المالية .

ثالثا: الى الجامعات العمل على فتح مراكز تدريبية لتطوير المهارات العلمية للاساتذة ،والعمل على ان يكون الاشتراك بالبرامج التدريبية ضمن التقييمات السنوية للاساتذة .

المصادر

1- احمد محمود الزنفلى،التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي:دوره في تلبية متطلبات التنمية المستمدامة،مكتبة الأنجلو المصرية،مصر،2013.
2- خالد عليوي العرداوي ،مشكلة التعليم الجامعي في العراق دراسة قدمت الى مركز الدراسات الاستراتيجية.
3-زياد عبد الكريم النسور،الدليل التدريب لتنمية الموارد البشرية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،عمان،2021.
4- شاهر خالد سليمان ومحمد عبد الله الصمادي ،المشكلات الاكاديمية لدى طلاب كلية المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء متغيري التخصص والمستوى الدراسي ،جامعة تبوك ،مجلة الخليج العربي،العدد 109 ،2008.
5-علي اسعد وطفة ، التعليم العالي في دول الخليج العربي اشكاليات وتحديات مستقبلية ،مجلة دراسات اجتماعية ،العدد43 .بيت الحكمة،بغداد.2020.

6- فارس كمال نظمي ،الفساد الاداري في الجامعة العراقية ،الحوار المتمدن
7-فاطمة عبد المنعم محمد عوض،التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة: إدارة مدن المعرفة بالمملكة العربية السعودية أنموذج،المجلة التربوية،ع94،ج3،كلية التربية،جامعة سوهاج،2022.
8- فلسطين محمد أحمد الكسجي،الجودة في التعلم عن بعد،دار اسامة للنشر والتوزيع،الاردن،2012.
9-مجدي عزيز ابراهيم ، تطوير التعليم في عصر العولمة ، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ، 2000.

10- محمد كمال محمد التابعي،تغريب العالم الثالث - قراءة نقدية في علم اجتماع التنمية ،دار المعارف،القاهرة،1993.
11-محمد مهدي القصاص ،مبادئ الاحصاء والقياس الاجتماعي ،المنصورة ،مصر ،2007،.

12- مطلق الرواقي ، المشكلات الاكاديمية والادارية التي تواجه اعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية الناشئة، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ،العدد22، 2016 .
13- مها شريف ، الاستقلال الذاتي مدخل لتطوير الادارة الجامعية من وجهة نظر القيادات الاكاديمية في الجامعات السعودية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ،2015.
14- نبيل علي.نادية حجازى ،الفجوة الرقمية:رؤية عربية لمجتمع المعرفة،عالم المعرفة، ع ٣١٨،٢٠٠5،.

15- هند بنت سليمان الصليهم. موسى بن سليمان الفيفي،تقييم برامج تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس،(ب.ت).
16- الوقائع العراقية ،العدد 4012 ،2005.